

صندوق التقاعد الشرعي للعمال بماليزيا: تحليل فقهي

خليل حسني حنفي^(١)، محمد فؤاد سوارى^(٢)، حنفي دوله^(٣)

ملخص البحث

تهدف المقالة إلى تحليل تجرّبة صندوق ادخار التقاعد للعمال (Employees Provident Fund or EPF) بماليزيا في إدارة الصندوق الشرعي والتكيف الفقهي لأعماله واستثماراته، والصندوق محتاژًا للتحليل بوصفه مشروعًا ماليًا شرعيًا ناجحًا. وتستخدم هذه المقالة المنهجين الاستقرائي والتحليلي لتحقيق أهدافها. يحتاج صندوق ادخار التقاعد الشرعي للعمال بماليزيا إلى تطوير أساليب الاستثمار التي تتفق مع الشريعة الإسلامية وتحقق أهدافه في استثمار مدخرات الأعضاء المساهمين بما يأتي بعائد مالي جيد، فتزداد أصولهم المالية في الصندوق. وتكشف المقالة بأنه قد تمّ تطوير صندوق ادخار التقاعد الشرعي للعمال بماليزيا على عقد الوكالة، وهو عقد متناسب مع طبيعة أعمال الصندوق لِمَا فيه من خصائص ثرية مرنة آمنة. الكلمات المفتاحية: صندوق ادخار التقاعد للعمال، الصندوق الشرعي، التكيف الفقهي، عقد الوكالة.

Employees' Shariah Provident Fund in Malaysia: A Juristic Analysis

Abstract

The purpose of this article is to analyze the experience of the Employees' Provident Fund or EPF in the management of the Shariah Fund and the jurisprudential adaptation of its activities and investments. This article selects the EPF in Malaysia as a model for analysis as a successful financial project. This article uses both inductive and analytical approaches to achieve its objectives. Malaysia's Shariah Retirement Savings Fund for workers needs to develop Shariah-compliant investment methods to achieve the objective of investing the savings of contributing members with a good financial return, so that the members' financial assets in the fund will increase. The article reveals that the Malaysian Workers' Provident Pension Fund was developed on the wakālah (agency) contract which matches with the nature of the fund's activities with its rich, flexible and secure features.

Keywords: Employees' Provident Fund, Shariah Fund, Jurisprudential Adaptation, Wakālah Contract.

- (١) طالب ماجستير، قسم الفقه وأصول الفقه، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا. khalilhusni1@gmail.com
- (٢) أستاذ مساعد، قسم الفقه وأصول الفقه، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا. sawari@iium.edu.my
- (٣) أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا. hanafi@iium.edu.my

المقدمة	المحتوى							
الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد،	91 المقدمة							
يعد نظام الضمان الاجتماعي في الوقت الراهن من أهم النظم الاجتماعية الحديثة التي تعالج الآثار التي تنجم عن الأخطار التي قد يتعرض لها الإنسان خلال حياته المهنية، سواء الأخطار مؤكدة الحدوث كالوفاة والشيخوخة، أو الأخطار احتمالية الحدوث كخطر العجز والمرض والبطالة، وذلك بإيجاد بديل عن الدخل في حالة انقطاعه بسبب تحقّق أيّ مخاطر، واصطلح على تسميته بالمعاش (رمضان، ١٩٨٧، ٥). أمّا صندوق ادخار التقاعد الذي ناقشه الآن فهو نوع من أنواع الضمان الاجتماعي والتأمين التجاري. ومزايا الضمان الاجتماعي والتأمين التجاري كثيرة فتعدّ من أهم وسائل	93 المبحث الأول: خلفية الصندوق الشرعي في صندوق ادخار التقاعد للعمال بماليزيا ودواعي إنشائه	93 المطلب الأول: نشأة الصندوق الشرعي في صندوق ادخار التقاعد للعمال بماليزيا	94 المطلب الثاني: دواعي إنشاء الصندوق الشرعي في صندوق ادخار التقاعد للعمال	94 المبحث الثاني: التكيف الفقهي وإجراء الادخار في صندوق التقاعد الإسلامي	94 المطلب الأول: تشخيص صندوق الادخار الشرعي	95 المطلب الثاني: التكيف الفقهي لصندوق ادخار التقاعد الإسلامي	97 الخاتمة	97 المراجع

الادخار الشرعي، والتي تقدّم خدماتٍ ماليةٍ جليّةٍ للعاملين بعد التقاعد الرسمي.

هناك دراسات سابقة عديدة لها علاقة بموضوع صندوق التقاعد المتوافق مع الشريعة، منها مقال بعنوان نظام التقاعد الخاصّ في ماليزيا لأزّين عاملي ورفاقه (ISSC، Amili، 2016). أشارت هذه الدراسة إلى أن الحكومة أدركت أهمية ادّخار العمّال لضمان وجود المدّخرات الكافية بعد تقاعدهم. ولذلك قامت الحكومة الماليزية بإنشاء نظام التقاعد الخاص (Private Retirement Scheme) عام ٢٠١٢م كمخطّط مكتمل لمخططات التقاعد الحالية، فيسعى نظام التقاعد الخاصّ لتوفير بدائل للمواطنين الماليزيين العاملين، لكن ظهر هناك عدد من التحديات القانونية التي يمكن ملاحظتها، منها أنّ قانون أسواق رأس المال والخدمات (Capital Markets and Services Act) ما زالت صامتة في المسائل المتعلّقة بمبادئ الشريعة التي ستتعامل بها خدمات التقاعد الخاصّ. فيختلف عن هذا البحث لأنه يركّز على البديل الإسلامي لصندوق التقاعد.

وهناك مقال بعنوان إدارة الحلال والحرام في صناديق الاستثمار: دراسة لصندوق الادخار التقاعدي لنور شهداء ورفيقاتها (Nur Shuhada، 2013)، فناقشت هذه الدراسة كيفية الاستثمار المتوافق مع الشريعة، ورأت بأننا نحتاج إلى معرفة الأدوات الجديدة في سوق رأس المال الإسلامي.

هناك مقال بعنوان صناديق الاستثمار الإسلامية: دراسة وتحليل من تأليف وليد هومل عوجان (عوجان، ٢٠١٢م)، وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة صناديق الاستثمار بوصفها أداة مالية جديدة من أدوات الاستثمار المعاصر، وبيان أقسامها وأنواعها ومزاياها، ثم إعطاء فكرة واضحة عن صناديق الاستثمار الشرعي من حيث أنواع هذه الصناديق وطبيعة النشاط الذي تقوم به.

وهناك رسالة الماجستير لسيتي فاطمة عزورا بنت محمد يوسف حول لوائح صندوق ادخار التقاعد للعمال بماليزيا (Siti Fatimah، ٢٠١٠)، فناقشت الرسالة تطبيق لوائح صندوق ادّخار التقاعد للعمال بماليزيا لعام ٢٠٠١م في

الادخار والاستثمار معًا، إذ يساعد على زيادة الإنتاج ثم المساهمة في اتساع نطاق التوظيف والعمالة.

قدم صندوق ادخار التقاعد للعمال بماليزيا بداية من عام ٢٠١٦م صندوقًا اختياريًا يُسمّى بالصندوق الشرعي، فحصل على إقبالٍ جيدٍ من العمال الذين قد نقلوا ادخاراتهم التقاعدية من صندوق الادخار التقليدي إلى هذا الصندوق الإسلامي الجديد، والذي يحاول الاستفادة من العقود والاستثمارات الإسلامية المتنوّعة. لكن هناك تساؤلات عديدة تدور حول هذا الصندوق الإسلامي وإجراءاته. وأمّا أهمّ تساؤلاتها فتدور حول كيفية إدارة الصندوق الشرعي والتكليف الفقهي لأعمال استثماراته. سيحاول هذا البحث كشف اللثام عن هذه المسألة لأنها غير مدروسة بشكل مباشر حسب ما اطلع عليه الباحثون لحداثة مشروع الصندوق الشرعي.

استخدم هذا البحث المنهج الاستقرائي في متابعة تجربة صندوق ادخار التقاعد التقليدي والإسلامي للعمال، فيراجع المراجع القديمة والحديثة في عرض الآراء في المسائل الفقهية المتعلّقة بالموضوع، وفي متابعة التطور في صندوق ادخار التقاعد الإسلامي للعمال في تطبيقه لعقد الوكالة وإدارته الاستثمار. وظّف البحث هذا المنهج الاستقرائي لمتابعة نشأة صندوق ادخار التقاعد الإسلامي للعمال الذي يُسمّى بصندوق الادخار الشرعي بماليزيا. واستخدم هذا البحث أيضًا المنهج التحليلي لتحليل العقود الاستثمارية المختارة وإجراءاتها المطبّقة، وشرح المواد المتعلّقة بموضوع الاستثمارات وكيفية إدارة الصندوق الشرعي، والتكليف الفقهي لأعمال استثماراته وكيفية تحقيق الأرباح.

تعود أهمية هذا البحث من خلال الموضوع الذي يتناوله، وهو تقديم الدراسة التحليلية عن صندوق ادخار التقاعد للعمال بماليزيا، وتوضيح البيانات الفقهية للخدمات، والعقود الاستثمارية المالية التي يقدمها صندوق الادخار الإسلامي من خلال صندوق ادخار التقاعد للعمال. ومن أهمية البحث أيضًا إثراء المعلومات والبيانات المكتبية بأشهر المؤسّسة المالية والتعاونية والادخارية التي تُسمّى بصندوق

منهم ٥١٧،١١٠،٧ مليون عضو نشط أي العضو الذي ساهم على الأقل مرة واحدة في غضون ١٢ شهراً في الصندوق (KWSP, Ringkasan Hasil).

المطلب الأول: نشأة الصندوق الشرعي في صندوق ادخار التقاعد للعمال بماليزيا

سجل عام ٢٠١٧م حدثاً تاريخياً لصندوق ادخار التقاعد للعمال بماليزيا لأنه هو العام الأول الذي بدأت فيه إدارة اثنين معاً من خطة التقاعد، وهما المدخرات التقليدية والمدخرات الشرعية. إضافة إلى توفير الخيار المتوافق مع الشريعة الإسلامية للأعضاء عبر هيئة الرقابة الشرعية فيؤدّي صندوق المدخرات الشرعية دوراً في دعم مشروع المالية الإسلامية. ولذلك شهدت ماليزيا تقدماً ديناميكياً في جذب رأس الأموال الإسلامية العالمية تدعمها إدارة الاستثمارات المستدامة والمسؤولة. وهذا التحرك يتماشى مع مشروع مؤسسة ماليزيا المالية الإسلامية الدولية (Islamic Finance Centre)(Malaysia) لجعل ماليزيا سوقاً ماليةً إسلاميةً دوليةً ومتوافقةً مع الشريعة. فيمكن لذلك الصندوق أن يؤدي دوراً إيجابياً في تنمية سوق التمويل الإسلامي من خلال المدخرات الشرعية. لا يُمنح الصندوق مسؤولية لتؤدّي تنمية ادخار الأعضاء فقط بل لزيادة أصول الأعضاء المالية مع عائد عادلٍ كافٍ. واعتماداً على سياسة استثمارية صارمة، يطمح هذا الصندوق إلى توفير عوائد حقيقية للأعضاء لا تقلّ عن اثنين في المائة من الربح لفترة متوسطة مدتها ثلاث سنوات للأعضاء. وتمكّن الصندوق في بداية تأسيسها من تحقيق هذا الهدف من خلال استثمار جزء كبير من أصوله في محفظة (Portfolio) آمنةٍ ومرجحةٍ.

كان الصندوق الشرعي في ادخار التقاعد للعمال بماليزيا هو إدارة النظام المالي المنبثق عن الشريعة هو النظام المالي الذي يلتزم بالشريعة أمراً ونهيّاً وأدباً وحُلماً. فهذا الصندوق الادخاري الإسلامي من المنتجات التي جاءت لصيانة مصلحة المجتمع الإسلامي من التعامل مع المعاملات المحرّمات مثل الربا وعناصر الغرر والميسر. أدارت إدارة المؤسسة مدخراتها في

قضية طلب الاستحقاقات المالية وتوزيعها في حالة عدم تسمية الوارثين وتابعت تطبيقاتها في صندوق ادخار التقاعد للعمال بماليزيا بفرع كوالالمبور، إذ تنتقل التركة إلى الوارثين في حالة عدم تسمية أسماء الوارثين لصندوق ادخار التقاعد، لكن المشكلة تكمن في أن صندوق ادخار التقاعد للعمال بماليزيا لا يعتمد كاملة على قانون إدارة الإرث، بل إنها تدبّر الإرث حسب قانون خاصّ لصندوق الادخار نفسه.

فهذه الدراسات كلها اختلفت جوانب منها عن بحثنا الذي يهتم بتحليل تجرّبة صندوق ادخار التقاعد للعمال بماليزيا في إدارة الصندوق الشرعي وتكييفه الفقهي.

المبحث الأول: خلفية الصندوق الشرعي في صندوق ادخار التقاعد للعمال بماليزيا ودواعي إنشائه

كان صندوق ادخار التقاعد للعمال بماليزيا الحالي هو مؤسسة الضمان الاجتماعي التي أنشئت بموجب القانون المالي، وقانون صندوق ادخار العمال لعام ١٩٩١م (القانون رقم ٤٥٢) الذي يوفر مزايا التقاعد لأعضائه من خلال الادخار الفعّال الأمين لمدخراتهم. كما يوفّر هذا الصندوق نظاماً فعالاً وسهلاً لضمان وفاء أصحاب العمل بالتزاماتهم القانونية والتزاماتهم الأخلاقية للمساهمة في صندوق الادخار نيابة عن عمّالهم. وقد مر هذا الصندوق بمراحل من التطورات، ومعظم هذه التطورات تقودها رؤية الصندوق لمساعدة أعضائه المساهمين على تحقيق المستقبل الأفضل. ولذلك يعد الصندوق الوصي على مدخرات التقاعد للعمال في القطاع الخاص الذي لا يستحقّ المعاش التقاعدي في الدولة.

يدار هذا الصندوق عبر نظام الادخار الإلزامي حيث يساهم العمال بنسبة مئوية محدّدة من مجموع راتبهم الشهري في حساب العمال وهم الأعضاء المساهمون في الصندوق. كما يعدّ هذا الصندوق أيضاً واحداً من أقدم ودائع الإيداعات في العالم وأكبرها، وكانت أصول استثماريته تبلغ ٧٩١،٤٧٥،٧٢ مليون رينجيت ماليزي في نهاية عام ٢٠١٧م. ويتزايد عدد أعضائها كلّ عام، ويبلغ عدد الأعضاء الآن ١٣،٧٩٠،٢١٩ عضواً،

من المستجيبين للمسح من الأعضاء الذي وافقوا على أن خيار المدخرات التقاعدية المتوافقة مع الشريعة ينبغي تقديمه وتطبيقه (KWSP Shariah, 2017). وقد رأى العمال الذين يمثلون نسبة كبيرة من العمال المشاركين في صندوق الادخار للعمال أن التطبيقات الاستثمارية في صندوق ادخار التقاعد منذ البداية ليست تمويلًا منبثقًا عن الشريعة وملتزمًا بها (Maybank, Why Shariah Invest Malaysia, 2017). ومن العوامل التي تطوّر المبادرة إلى تحقيق الاستثمار المتوافق مع الشريعة الإسلامية أدوارًا وخطط كثيرة تؤديها مؤسسة التمويل الإسلامي المعروفة بمجدول أعمال التمويل الإسلامي بماليزيا (Malaysia's Islamic Finance Marketplace Agenda) من خلال وضع معايير للشريعة في الاستثمار وتشغيل للمستثمر المؤسس، وتقديم معيار شرعي للمتابعة اللاحقة. وإضافة إلى هذا تخطو مؤسسة التمويل الإسلامي خطوة لتنسيق المعايير الشرعية المحلية بالعالمية.

المبحث الثاني: التكييف الفقهي وإجراء الادخار في صندوق التقاعد الإسلامي

إن هذا الصندوق يعد واحدًا من أقدم ودائع الإيداعات في العالم وأكبرها. مع ذلك تدور أسئلة عديدة حول صندوق "الادخار الشرعي" للعمال بماليزيا. فالأسئلة التي تطرح نفسها في مثل هذا الموقف كثيرة، فيعرضها الباحث مع محاولة إجابتها، ومن أهمها؛ ما التكييفات الفقهية أو الشرعية التي أجراها صندوق ادخار التقاعد الإسلامي للعمال بماليزيا خلال مشروع "الادخار الشرعي" ليكون متماشياً مع متطلبات الشريعة؟

المطلب الأول: تشخيص صندوق الادخار الشرعي

يعتمد الادخار الشرعي في صندوق الادخار الشرعي على عقد الوكالة حيث يقوم الأعضاء بتعيين المجلس بوصفه وكيلًا ويد الأمانة لإدارة الاستثمار وجمع الائتمان أي المدخرات في حسابات الأعضاء وفقاً لمبادئ الشريعة.

الصندوق وفقاً لأحكام قانون صندوق ادخار العمال لعام ١٩٩١م، وقواعد الصندوق وغيرها من القرارات السارية من وقت لآخر. بدأ الصندوق بتطبيق مشروع "الادخار الشرعي" للأعضاء بنجاح إذ تم تسجيل الأعضاء حسب "الادخار الشرعي" بداية من ٨ ديسمبر ٢٠١٦م. أما بالنسبة للأعضاء الذين تم تسجيلهم منذ ٢٣ ديسمبر ٢٠١٦م، فتم اعتماد حساب توفير الشريعة التابعة لهم حيز التنفيذ في ١ يناير ٢٠١٧م (KWSP, Tadbir Urus, 2017).

وليمكن الصندوق من تقديم "الادخار الشرعي"، فقد تم تعديل قانون ١٩٩١م لصندوق الادخار ليدخل الأحكام الخاصة المتعلقة بتأسيس اللجنة الاستثمارية الشرعية ووظائفها وعضويتها (Jawatankuasa Penasihat Shariah). بالإضافة إلى ذلك، أضاف مجلس الإدارة أيضاً القواعد المتعلقة بحساب الادخار بالشريعة الإسلامية والتي هي قواعد الصندوق حسب الشرع لعام ٢٠١٦م والتي ستكون سارية أيضاً اعتباراً من ١ أغسطس ٢٠١٦م. وعلى إثره قد تم بناء الهيكلة الشرعية الإسلامية "للادخار الشرعي". (KWSP, Tadbir Urus, 2017).

كما قدمنا، أن مشروع صندوق ادخار العمال الشرعي يظهر إلى الوجود في ٨ أغسطس ٢٠١٦م، وهو ما يعرف رسمياً بصندوق الادخار الشرعي (Simpanan Syariah) تحقيقاً لمطلب الدين وتلبية لإرادة العمال المسلمين الذين يمثلون نسبة كبيرة من العمال المشاركين في صندوق الادخار للعمال. (KWSP, Tadbir Urus, 2017).

المطلب الثاني: دواعي إنشاء الصندوق الشرعي في صندوق ادخار التقاعد للعمال

ومن العوامل التي تطوّر المبادرة إلى تحقيق الاستثمار المتوافق مع الشريعة الإسلامية هي إرادة صندوق ادخار التقاعد في الاستجابة لطلب من الأعضاء المساهمين في الصندوق لتتم إدارة حساباتهم الاستثمارية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك، واستناداً إلى نتائج مسح الاستثمارات بشأن مبادرات تحسين المدخرات التي يقوم بها أعضاء صندوق النقد الدولي والتي تم إجراؤها في إبريل ٢٠١٥م، يوجد ٧١٪

الإدخار للتقاعد رواتب، ودفع فواصل الإجازات السنوية، والإجازات المرضية غير المستخدمة، وعلاوات، وبدل، وعمولة، وحوافز، والأجور المتأخّرة، وأجور إجازة الأمومة، وأجور الإجازة الدراسية، وأجور الإجازات بنصف راتب، ومدفوعات أخرى بموجب عقد خدمة أو غير ذلك.

ويقوم صندوق الاستثمار بتنويع المحفظة الاستثمارية الشرعية لأجل إدارة المخاطر بشكل فعّال، مثل الاستثمار في الدخل الثابت، وقروض، وطاقات، وسندات، وأدوات التسويق، والملكية، والبنية التحتية إلخ. بعد ذلك، يعلن مجلس الإدارة عن توزيعات سنوية للأرباح، وضمن الإدخار التقليدي على أقلّ أرباحه هو ٢,٥٪. أمّا الإدخار الشرعي فيعلن الأرباح فيه وفقاً للأداء الحقيقي للاستثمارات المتوافقة مع الشريعة، أي الدخل الحقيقي الشرعي من الاستثمارات وغير الاستثمارات مع مراعاة النفقات المخصّصة للإدخار الشرعي حسب حصّتها في استثمارات الأصول المتوافقة مع الشريعة، ولا ضمان فيه إلا إذ حدث تقصير أو تعدي من طرف الصندوق. وأمّا السحب فيمكن للأعضاء أن يسحبوا أموالهم تحت خطّ سحب التقاعد الذي حدّده هذا الصندوق.

المطلب الثاني: التكييف الفقهي لصندوق ادخار التقاعد الإسلامي

ظهر الصندوق الشرعي للتقاعد بناء على مصلحة المجتمع الإسلامي للتعامل مع المعاملات الإسلامية، فيشترط توافر شروط المعاملات الإسلامية في صندوق الإدخار من خلال التكييف الفقهي ليوصّف بأنه إسلامي، فلا بدّ من توافر شروط لأهمّ محددات الالتزام بالمعايير الشرعية في كلّ مكونات الصندوق، وينبغي أن يعهد لجهة مستقلة بالرقابة الشرعية لإعطاء رأي مستقلّ حول مدى التزام صندوق الإدخار بالمعايير الشرعية. فكلّ تصرّفات الأعضاء واستثماراتهم من قبل إدارة الصندوق لا بدّ أن توافّق عليها لجنة الاستشارة الشرعية، ولا بدّ أن تلتزم هذه الاستثمارات الشرعية بما كما يجب إخضاع استثماراته إلى لجنة الاستشارة الشرعية.

انطلاقاً من الصور الفنيّة أو من التعرّف على الواقع لهذا الصندوق للتقاعد نجد أنّه مؤسّسة الضمان الاجتماعي التي أنشئت بموجب القانون الماليزي مثل صناديق المعاش الأخرى، وأهمّ رؤية لهذا الصندوق هو مساعدة أعضائه على تحقيق المستقبل الأفضل، أمّا من حيث إجراء الصندوق فيدار عبر نظام الإدخار الإلزامي، حيث يُساهم العمّال بنسبة مؤثّية محدّدة من مجموع راتبهم الشهري في حساب العمّال (العضو)، فهذه الاقتطاعات من راتب الموظّف تأتي بنسبٍ معيّنة وحسب معادلات معيّنة وعدد سنوات الخدمة مما يغيّر معدل المساهمة. فنسبة مساهمة الموظّف القانونية من ٨٪ إلى ١١٪ للعاملين دون ٦٠ سنة، ومن ٤٪ إلى ٥,٥٪ للعاملين الذين تبلغ أعمارهم ٦٠ سنة وما فوق، وذلك من الأجور أو الرواتب ابتداءً من يناير ٢٠١٨م. فالادخار في هذا الصندوق واجب على القطاع الخاص وليس اختياريّاً، فيساهم الأعضاء الذين يعملون في الحكومة وفي القطاع الخاص ما لهم لتنفيذ القرار الذي حدّته الحكومة للعمّال.

أمّا المعلومات عن معدّلات المساهمة للموظّفين الحاليين وأصحاب العمل فجاءت في الجدول الثالث من قانون صندوق الإدخار لعام ١٩٩١م كما ظهرت في شبكات صندوق الإدخار، إذ طلب من أصحاب العمل أن يدفعوا مساهمة لأسهم الموظّفين بناء على هذا الجدول. وصاحب العمل هو الشخص الذي دخل معه الموظّف في عقد خدمة أو تدريب مهني. ويشمل أصحاب العمل المدير أو الوكيل أو الشخص المسؤول عن دفع الأجور إلى الموظّف، أي مجموعة أشخاص سواء كانت قانونية أم حكومية أم إدارة حكومية أم هيئات قانونية أم سلطات محليّة أم هيئات أخرى محدّدة في الجدول الثاني من قانون الصندوق ١٩٩١م. وأمّا الموظّفون فهم أشخاص يعملون لدى صاحب عمل بموجب عقد خدمة أو متدرّب، وقد يكون عقد الخدمة أو التدريب المهني كتابيّاً، صراحةً أم ضمناً. وأمّا الأجور فجميع المكافآت من الأموال المدفوعة للموظّفين بموجب عقد الخدمة أو التلمذة الصناعية، سواء تمّ الاتّفاق على أن يتمّ دفعها على أساس شهري أو أسبوعي أو يومي أو غير ذلك. ومن بين مساهمات صندوق

به مجلس صندوق الادّخار لتقاعد العمّال، فلا يجوز للوكيل توكيل غير على عمليّة الاستثمار من دون إذن الموكّل، وهناك شروط ينبغي توافرها في كلّ واحدٍ ليكون وكيلًا. وثالثًا: الموكّل فيه، فهو أماكن الاستثمار والمبلغ، فإذا وُكّل بالاستثمار فيجب أن يكون المبلغ الموكّل بالاستثمار معلوماً حتى يتمكّن مجلس الاستثمار في الصندوق من تنفيذ الاستثمار، وتغتفر الجهالة اليسيرة، ولا يستثمر في أماكن ممنوعة شرعياً.

أما الإيجاب والقبول فتصدّر الإضافة للمستقبل فيهما في صيغة الوكالة في هذا الصندوق؛ لأنّ أثرها لا يوجد إلاّ في الوقت الذي ذكر. وفي الصيغة أيضاً تعليقٌ بشروط معيّنة كما حدّدها الصندوق، منها أن يتمكّن الأعضاء من أن يسحبوا مالهم، وفي الوكالة بالاستثمار أيضاً عقدٌ وشرطٌ يبيّنان تفاصيل هذه الأمور بوضوح لكلا الطرفين.

ومن شروط الادّخار الشرعي المطبّقة في صندوق الادّخار هي خطوات وإجراءات في عقد الادّخار الشرعي وإجراءاته الفنية التي تطابق التكييف الفقهي وهي:

أ- أن يقوم العضو المساهم باختيار إدارة الادخار الشرعي التي تتبع الشريعة لكلّ حسابه مع صندوق ادخار التقاعد للعمال بماليزيا وفق قسم (43A) من قانون الصندوق ١٩٩١م.

ب- أن يقوم العضو المساهم بالموافقة على اختيار مجلس صندوق ادخار التقاعد كوكيلٍ ويد أمانة له حسب عقد الوكالة لإدارة واستثمار كلّ مال يقع تحت حسابه حسب قسم (43A) من قانون الصندوق ١٩٩١م.

ج- أن يقوم العضو المساهم بالموافقة على اختيار مجلس صندوق لقرارات وقواعد صندوق ادخار التقاعد ومناسبات أخر تتعلق به، والذي تمّ تنفيذه من وقت إلى آخر.

د- أن يدبّر مجلس الصندوق الاستثمار أو يعيّن أيّ طرف ثالث آخر لتدبير المبالغ حسب عقد الوكالة.

هـ- أن يُقرّر مجلس الصندوق قدر الأرباح حسب أساس المعدل الحقيقي للاستثمار الذي يُوافق الشريعة.

يعرف التكييف الفقهي بأنّه تحديد حقيقة الواقعة المستجدة لإلحاقها بأصل فقهي، خصّه الفقه الإسلامي بأوصاف فقهية، بقصد إعطاء تلك الأوصاف للواقعة المستجدة عند التحقّق من المجانسة والمشابهة بين الأصل والواقعة المستجدة في الحقيقة (شبير، ٣٠).

فتمت إدارة واستثمار هذا الصندوق الشرعي حسب الادخار الشرعي الذي يصدر حسب عقد الوكالة، وهو العقد الذي يفوض الشخص ماله مما يقبل النيابة إلى غيره ليفعله في حياته (ابن قدامة، ٢/٢١٧). وبالضبط استخدم هذا الصندوق عقد الوكالة بالاستثمار وتسمّى أيضاً الوكالة بالعمولة أو الوكالة التجارية (عبد الواحد، ١٩٩١). فالوكالة بالاستثمار عبارة عن عقد يتعهد الوكيل بمقتضاه بأن يقوم بالأعمال التجارية لحساب موكله لقاء أجر معيّن، وهذه الوكالة لم يعتن بها الفقهاء لتكيزهم على المضاربة والمشاركات لكنّ التطبيق المعاصر يدلّ على اهتمام المعنيين بالوكالة بالاستثمار بصفتها أداة استثمارية تختلف عن المضاربة بمميّزات عديدة (أبو غدة، ٢٣/٣٤٤).

فمن خلال استخدام هذا الصندوق عقد الوكالة فيعده الصندوق وكيلًا للأعضاء المساهمين في تدبير استثماراتهم في محفظة وهو استثماراً أُسس على فكرة شرعية تتوافق مع الرقابة الشرعية في هذا الصندوق الشرعي الإسلامي. وأما عقد الادخار الشرعي، فكما ينصّ عليه نصّ في العقد، على الشخص الذي يفوض ماله للصندوق الشرعي لإدارة تتبع الشريعة لكلّ حساب مع صندوق ادخار التقاعد للعمال بماليزيا. وحينئذ يختار الشخص مجلس صندوق ادخار التقاعد وكيلًا ويد أمانة له لإدارة واستثمار كل مال تحت حسابه حسب قسم (A٤٣) من قانون الصندوق ١٩٩١م، وحسب قرارات وقواعد صندوق ادخار التقاعد ومناسبات أخر تتعلّق به والذي تمّ تنفيذه من وقت إلى آخر.

ومن أركان الادّخار الشرعي المطبّقة في صندوق الادّخار والتي تطابق التكييف الفقهي، أولاً: الموكّل، والمراد به الأعضاء في صندوق الادّخار لتقاعد العمّال، فهناك شروط ينبغي توافرها في كلّ واحدٍ ليكون موكلًا. وثانياً: الوكيل، والمراد

Ibn Manẓūr, Muhammad Mukram, 1414, Lisān al-Arab. Beirut, Dar Shodir.

Ibn Qudāmah, 'Abdullah ibnu Aḥmad 1417, al – Mughni. Beirut, Dar al- Kutub al-Ilmiyyah.

Ibn Qudāmah, 'Abdullah ibnu Aḥmad 1417, Al- Muqni' wa al-Syarah al-Kabīr wa al-Insāf. Cairo.

-Karam, Abdul Wāhid, 1998, Mu'jam Muṣṭalahāt al-Shariah wa al-Qānun, Oman: Maktabah al-Majlis al-Waṭani al-Ittihadi.

KWSP, *Shariah, <http://secure.kwsp.gov.my/shariah/bm/faq.html>*

KWSP, *About Epf, <http://www.kwsp.gov.my>*

KWSP, *Ringkasan Hasil Pdf, <http://www.kwsp.gov.my>*

Ramaḍhān'Nushi Abbas 1987, Anẓimah Al-Ma'asāyt Fi Al-Tasyri' Al-Misri Wa Al-Muqāran. Risālah Al-Dukturāh, Cairo University.

The Edge Markets, Retirement Planning Simpanan Shariah Switch or Not, <http://www.theedgemarkets.com/article/retirement-planning-simpanan-shariah-switch-or-not/>

Maybank, Why Shariah – invest - Malaysia? <http://www.maybank.com/>

Shubair, Othman, 2014, Al- Takyīf al-Fiqhi lil Waqā'ei al-Mustajiddah wa Taṭbiqātihi al-Fiqhiyyah, Dar al-Qalam: Damsyiq.

الخاتمة

توصّلت هذه المقالة إلى أنّ تجرّبة صندوق ادخار التقاعد للعمال بماليزيا في إدارة الصندوق الشرعي وتكييفه الفقهي تجرّبة رائدة، ونموذج ناجح لإدارة المشروع المالي. ومن الواضح أنّ صندوق ادخار التقاعد الإسلامي للعمال بماليزيا استعمل عقد الوكالة لما يتميّز بخصائص ثرية مرنة آمنة تناسب صندوق ادخار التقاعد الإسلامي، وكان اختيار عقد الوكالة من بين العقود الشرعية اختياراً واقعياً يناسب التزامات إدارة الصندوق الشرعي وتحقق أهدافه لتنمية ادخار الأعضاء المساهمين في صندوقه حتى تزداد أصول الأعضاء المالية مع تمتّعهم بعائد مالي كافٍ.

المراجع

Abu Ghadah, Abdul Fattah, 2018, Buhuth Nadwah al-Barakat, No 34, al-Wakalah bil-Isthismar Taasiluha wa Taṭbiqatiha.

'Aujan, Walid Huwaimil, 2012, Ṣanādīq Al-Istithmār Al-Islamiyyah Dirāsah wa Taḥlīl, Majallah Al-Urduniyyah Fi Al-Dirāsāt Al-Islamiyyah, Vol 8, No 1.

AAOIFI 2017, Al-Mi'yār Al-Syar'ie. Bahrain.

Abu Fiḍah, Marwān Muhammad, 2009, Wakālah Wa Taṭbiqatuha Fi Al-Maṣārif Al-Islamiyyah. Majallah Al-Jāmi'ah Al-Islamiyyah, (Silsilat Al-Dirasat Al-Insaniyyah) Vol 17, No 2.

Al-Sharbīniyy, Muhammad Ibn Ahmad 1994, Mughniyy Al-Muhtāj', Beirut, Dār Al-Fikr, 1st Edition.

Al-Zuhaily, Wahbah Mustafa 1989, Al-Fiqh Al-Islamiyy Wa Adillatuhu. Damsyiq, Dar Al-Fikr, 3th Edition.

Anīs, Ibrāhim etc. 2008, Al-Mu'jam Al-Wasīf. Cairo, Maktabah Shurūq Al- Dauliyyah, 4th Edition.

An-Nawāwi Abu Zakariyya 1991, Rauḍhah Al- Ṭolibīn Wa 'Umdatul Muftīn. Beirut Al- Maktabah al-Islāmiyyah, 3th Edition.

Binti Abdul Rāzak, Nur Shuhada, Siti Zaiton bin Muhammad Dali, "Managing Halal and Haram Investment in - Prosiding PERKEM VIII, The Case of EPF's Malaysia", , Vol 1, (2013) 345-354.

Binti Mohd 'Ali, Azlin 'Amili, Asma Laili, Muhammad Azzam Husain, "Private Retirement Scheme in Malaysia: -Legal Analysis", International Journal of Economics and Financial Issues, (ISSC 2016).

Binti Mohd Yusuf, Siti Fatimah Azura, Pemakaian Peraturan-Peraturan Kumpulan Wang Simpanan Pekerja -(KWSP) 2001 dalam Tuntutan Dan Agihan Harta Tanpa Penamaan: Pelaksanaannya Di KWSP Kuala Lumpur, MA Thesis, University Malaya, 2010.